

لن نرضخ للاصولية الدينية أو للإمبريالية أو للانقلابات العسكرية

بعد محاولة الانقلاب العسكري في تركيا حدث إنقسام غير مسبوق داخل الدولة، حيث يتم تطهير للمؤسسات من الكوادر التابعة لغولن. على صعيد آخر يحاول اردوغان تعزيز قوته عبر تنظيم مظاهرات هائلة ، وهذا الأسلوب يثير حنق البرجوازية التركية. أكبر هذه المظاهرات وقعت في الرابع من أغسطس حيث تجمهر أكثر من مليون شخص واستمعوا لخطابات اردوغان ورؤساء الحزبي المعارضين الأساسيين حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية تحت شعار "الوفاق القومي".

ساعدت هذه التظاهرة بالاساس على تبرئة النظام الحاكم وسياسيين اخرين من جميع الجرائم التي وقعت وسوف تقع في المستقبل القريب ، ووضعها على عاتق الجولنيين الانقلابيين، وكأن القوى الامبريالية والبرجوازية لم يكن لها أي دور في القضاء على النظام العلماني في تركيا، أو في جرائم القتل التي حدثت مؤخراً، أو في الجرائم التي وقعت بسورية ، أو في إنتشار الخصخصة وإنهيار الحقوق العمالية.

ولكن في نفس الوقت مثلت هذه المظاهرة فرصة لوضع أسس تحالف سياسي في حال إسقاط اردوغان.

في ضوء هذه التطورات، قرر الحزب الشيوعي التركي وعدد من السياسيين ورؤساء النقابات العمالية والمتفقون (مثل كمال اوكويان) الدعوة الى مظاهرة أخرى في اسطنبول في الرابع من سبتمبر تحت شعار : لن نرضخ للاصولية الدينية أو للإمبريالية أو للانقلابات العسكرية

:أدناه، يوجد البيان الرسمي لدعوة 4 سبتمبر

لا ترضخوا للاصولية الدينية أو للإمبريالية أو للانقلابات العسكرية

في أعقاب محاولة انقلاب 15 يوليو العسكري المدعومة من الولايات المتحدة والقوى الرجعية، نحن المتجمعون في مظاهرة يوم 4 سبتمبر 2016 نصرخ بصوت عال أننا لن نرضخ للأصولية الدينية والامبريالية والمؤامرة الانقلابية. التطورات الحالية التي تجر بلادنا إلى عتبة الدمار مرتبطة بشكل مباشرة بسياسة القوى الامبريالية ورأس المال التي تهدف لدفن تركيا في الظلام. من هذا :المنطلق

1) من عزز قوة مدبري الانقلاب هم الطائفة الدينية الغولنية وهيمنة طويلة من قوة تمويه التي خلقت القاعدة التي تدعم غولن. وراء هذين القوتين يكمن مشروع عدواني من الإمبريالية، وما يسمى بالإسلام المعتدل . ينبغي التشكيك في نوايا هذا المشروع الذي لا يوجد لديه هدف سوى قمع شعوب العالم ، ويجب كشف وتطهير المشاركين به.

2) الموظفون العموميون الذين يستخدمون الدين أو المبادئ الدينية بطريقة أو بأخرى أثناء تأدية عملهم يرتكبون جريمة دستورية ويجب تجريدهم من مناصبهم وتقديمهم للمحاكمة مهما كانت وظيفتهم سواء وزير أو مختار (ممثل حي).

3) أن تركيا كبلد علمانية ليست بحاجة إلى مؤسسة قومية لتقديم الفتاوي الدينية ولهذا يجب إغلاق هيئة الشؤون الدينية.

4) نتيجة لمؤامرات غادرة تهدف لإنشاء دولة دينية ، وضعت مدارس الأمام خطيب في مركز نظامنا التعليمي، لكن التطورات الاخيرة وضحت أن هذا المشروع قارب على نهايته. أن تركيا ليست بحاجة إلى المزيد من الأئمة ، لذا يجب إغلاق مدارس الخطيب والتخطيط لنظام تعليمي مبني على أسس علمية وعلمانية.

5) والمذاهب والطوائف الدينية التي تسعى للقضاء على العلمانية هي منظمات للظلام تعشش داخل الدولة مثل بيوت العنكبوت

6) أن الشبكات السياسية والعسكرية للإمبريالية هي المسؤولة عن جر بلادنا إلى عتبة كارثة، وقد لعبت دورا في انقلاب 15 يوليو و انقلابات أخرى. لذا يجب أن تترك تركيا حلف شمال الاطلسي و يجب أن تنتهي عملية عضوية الاتحاد الأوروبي.

7) يجب إغلاق القواعد العسكرية الأمريكية و قواعد حلف شمال الأطلسي. يجب نزع جميع الأسلحة النووية في تركيا وبالدرجة الأولى

8) من أهم محطات هذا الطريق الذي يجر بلدنا إلي المستقبل وهب الممتلكات العامة لأشخاص بعينهم وتوزيعها ونهب المؤسسات والشركات والمنشآت التي أسست أساساً لخدمة المجتمع والمصلحة العامة. النهب والظلم ليس فقط عبارة عن إدارات الشركات والمنظمات التي حُددت تبعيتها لفتح الله غولن أو هو مجرد الثروة التي يمتلكها إدارات منظمة غولن وحسب، ولا يجب الحديث عنها فقط، بل يجب مسائلة العلاقات الداخلية والخارجية لشبكة النهب والظلم والثراء الذي يعيشه أعداء المجتمع. كما يجب مسائلة الذين شبكوا أياديهم بأيادي بعض وراحوا يسرقون وينهبون البلد. كما يجب القضاء على شبكة النهب التي تم التعبير عنها حين استطاع أحد السياسيين الذي استمر بالعمل حتى يوم أمس في ذات المصالح السياسية المشتركة أن يقول لصديقه الآخر الذي يحكم العاصمة التركية: "أنت نهبت ووهبت نصف أنقرة للكيان الموازي".

9) يجب التصريح عن أن جماعة فتح الله غولن قد تم تأسيسها بيد الاستخبارات الأمريكية وبيد الاستخبارات التركية في منزل واحد من أكبر أرباب المال في تركيا.

10) يجب التحقيق بخصوص لتصريحات بان تأسست جماعة فتح الله غولن بقرار وكالة المخابرات الامريكية، وبأيدي منظمة الاستخبارات التركية و في منزل إحدى الأسر التي تعتبر من أكبر أرباب المال في تركيا ويجب وضع هذا الموضوع حيز المسائلة.

11) يُعتبر إلغاء عقوبة الإعدام في تركيا واحد من المكاسب التاريخية التي لا يمكن التراجع عنه سواء بسبب بعده السياسي أو بعده الإنساني. ولا يمكن الموافقة على أن تكون محاولة الانقلاب ذريعة لإعادة عقوبة الإعدام.

12) يجب إنهاء حالة القمع التي تُمارس في القطاع العام وأن يتم إلغاء حالة الطرد من الوظائف دون أي سبب. وأن يتم وقف الممارسات الكيفية التي تنتهك مبادئ استقلال القانون والقضاء ولا تخدم سوى الكوادر الموالية للحكومة.

13) يجب التصريح عن أسماء الأشخاص الذين اتخذوا قراراً بارتكاب المجزرة وأسماء الانقلابيين الذين أعطوا التعليمات، مع تقديم الأدلة حول هذا الخصوص.

14) يجب تحديد العصابات الرجعية التي مارست الإرهاب في الشوارع وقتلت العساكر ضمن مشاهد إخماد الانقلاب وتحديد الأشخاص الذين سلّحهم وأطلقوهم في الشوارع وتحديد الأشخاص الذين مارسوا التعذيب ومحاكمتهم جميعهم ومعاقبتهم. إذ من الواضح تماماً أن هؤلاء ليسوا عبارة عن تجمعات لحظية تحركت من أجل الدفاع عن الديمقراطية وحمايتها، بل هي تنظيمات عصابات تم إنشاءها بحيث تتمكن من تحقيق انقلابها الخاص بها.

15) تتلاحق المراسيم والقرارات المناهضة للعمال والمالية لرأس المال تحت اسم رياح "الاتفاق القومي" مستغلة وبكل وضوح وقوع هذا الانقلاب من أجل خدمة أغراضها وأهدافها. يجب إلغاء تعديلات النهب والسرقة كالعامل الفردي وبرنامج الخصخصة الجديد الذي تم فرضه من خلال المراسيم التي تحمل حكم القانون وسلطة من القوانين.

16) لا يمكن ومن خلال تقديم الاعتذار إغلاق صفحة المحاسبة والمسائلة بخصوص النقطة عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على إيصال البلد إليها طوال أربعة عشر عاماً. فلقد مارست جماعة فتح الله غولن مهام قذرة بدأت منذ عهود سابقة واستمرت على مدى عشرات السنين، وأما في عهد حزب العدالة والتنمية فقد صارت شريك في السلطة منتهكة الدستور بكل وضوح. يجب مسائلة ما تم القيام به عبر تلك السنين ومسائلة إجراءات حكومات حزب العدالة والتنمية التي أثرت سلباً على القطاع العام وعلى الحياة الاجتماعية. وإزالة كافة النتائج الناجمة عن الممارسات التي ألحقت الضرر بالشعب الكادح، وهذا شرط لا بد منه للقيام بمحاسبة الانقلابيين. إذا أن السماح للذين ينتظرون منا أن نصدق أن جماعة بمفردها هي المسؤولة عن كل شيء وأن تصفيتها هو الترياق الذي سيقضي على السموم التي نشرها في الدولة والمجتمع، والسماح باستمرارهم في السلطة اعتماداً، هذه المرة، على جماعات أو طرائق دينية أخرى، يعني القبول بوقوع انقلابات ومحاولات انقلابية جديدة.